



الدورة الثالثة والعشرين لقمة الاتحاد الأفريقي

د. سمر إبراهيم محمد

باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

عقدت الدورة ٢٣ لقمة الاتحاد الأفريقي بعاصمة غينيا الاستوائية مالابو خلال يومي ٢٦-٢٧ يونيو ٢٠١٤ تحت عنوان: "عام الزراعة والأمن الغذائي" وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لتدشين برنامج التنمية الزراعي الشامل في أفريقيا، وهو أحد المشروعات الرائدة التي تم إطلاقها في إطار مبادرة "النيباد" التي تعد مصر إحدى الدول الأفريقية الخمس المؤسسة لها.

وجاءت مشاركة مصر في أعمال القمة، وذلك بعد غياب استمر ما يقرب من ١١ شهراً منذ تعليق عضويتها في ٥ يوليو ٢٠١٣، ومن ثم تمثل تلك الدورة أهمية خاصة لمصر داخل الاتحاد الأفريقي بعد تنفيذ الاستحقاقين الدستور والانتخابات الرئاسية من خارطة المستقبل، من جانب آخر، تمثل القمة المشاركة الأولى للرئيس عبدالفتاح السيسي عقب توليه رئاسة الجمهورية، حيث أعلن، في كلمته أمام القمة، عن إنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا، لإعداد وتأهيل الكوادر الأفريقية ودعم مبادرات جديدة لتنفيذ مشروعات تنموية رائدة بالقارة، ومن هنا شهدت الجلسة الافتتاحية حرص القادة الأفارقة على تهنئة شعب مصر على تحقيق إرادته، وعلى استحقاقات المسار الديمقراطي التي عبر عنها الشعب المصري وتطلعهم لدور مصر المعتاد بالقارة الأفريقية وتفعيله بشكل أكبر الفترة المقبلة، حيث أوضحت انكوسازانا دلاميني زوما رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في كلمتها الافتتاحية، أن مصر دولة مهمة للغاية في أفريقيا ودولة مؤسسة لهذه المنظمة منذ بدايتها، ولذلك فإنه كان من المهم عودة مصر بأسرع وقت ممكن، ونحن سعداء للغاية لكون مصر مشاركة في هذه القمة الأفريقية وممثلة برئيسها المنتخب الرئيس السيسي.

أولاً: عودة مصر لأنشطة الاتحاد الأفريقي

تمثل الدورة ٢٣ لانعقاد اجتماعات الاتحاد الأفريقي أهمية خاصة، حيث شهدت عودة مصر مرة أخرى إلى المشاركة في قمم الاتحاد عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وذلك عقب قرار مجلس السلم والأمن (PSC) التابع للاتحاد الأفريقي في ٥ يوليو ٢٠١٣، تعليق مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد، ثم أعقب ذلك قرار رئيسة مفوضية



الرسمية المصرية سواءً على مستوى رئيس الوزراء الذي زار ثلاث دول أفريقية، أو على مستوى وزير الخارجية الذي لم يكتف بالمشاركة في مختلف المحافل الإفريقية الإقليمية والدولية، وإنما قام في غضون شهور قليلة بست جولات زار خلالها نحو ١٥ دولة أفريقية، استهدفت بالأساس إبراز عودة الاهتمام المصري بقارتها الأفريقية فضلاً عن اصطحابه للعديد من رجال الأعمال في كافة هذه الزيارات بغية إيجاد فرصة وموطئ قدم للشركات المصرية داخل الأسواق الأفريقية.

وهدف التحرك المصري المشار إليه العمل على إعادة هيكلة العلاقة بين مصر وأفريقيا بعيداً عن فكرة تقديم المعونات التقليدية، من خلال إحلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بدلاً عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، وهي الوكالة التي سيوجه النصيب الأكبر من أنشطتها للدول الأفريقية في إطار منظومة جديدة من التعاون لاسيما في المجالات التي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية وخبرة كبيرة، مثل مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الصحية، والزراعة، والطاقة، والعمل على تنفيذ مشروعات مشتركة في هذه القطاعات وذلك بعيداً عن الأطر التقليدية لتقديم المعونات الفنية والمالية.

ثم جاءت انتخابات الرئاسة كخطوة هامة في إطار تنفيذ خارطة الطريق،

الاتحاد في ٨ يوليو ٢٠١٣ الدكتور انكوسازانا دلاميني زوما، تعيين فريق رفيع المستوى في الاتحاد الأفريقي لمتابعة تطورات ما حدث في مصر. على أن يتألف هذا الفريق من ألفا عمر كوناري الرئيس السابق لجمهورية مالي والرئيس السابق لمفوضية الاتحاد الأفريقي، رئيساً للفريق، وفيستوس جونتيباني موجاي، الرئيس السابق لجمهورية بوتسوانا، ودليتا محمد ديليتا، رئيس الوزراء السابق لجمهورية جيبوتي، كما سيساعد الفريق مجموعة من الخبراء، وتم تكليف الفريق بالتواصل مع السلطات الحاكمة في مصر والقوى السياسية الأخرى لإقامة حوار سياسي بناء يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وكذلك الإسهام في الجهود التي تبذلها هذه القوى وعملها خلال المرحلة الانتقالية مما يؤدي إلى عودة النظام الدستوري، والحفاظ على المكاسب التي تحققت في ثورة يناير ٢٠١١ وترسيخ العملية الديمقراطية في مصر.

في تلك المرحلة، بدأت وزارة الخارجية في التحرك في عدد من العواصم الأفريقية، لاستعادة الدور المصري في المحيط الأفريقي، عبر تأكيد رسالة مهمة، وهي سعي مصر للعمل على خلق مصالح مشتركة طويلة المدى تقوم على تحقيق المنفعة المتبادلة لكل الأطراف وتعزيز أواصر التعاون بين الشعوب الأفريقية.

وفي هذا الإطار جاءت الزيارات



المصري حزن عندما قرر الاتحاد الأفريقي إقصاء بلاده من العضوية، مشيراً إلى أن ٣٠ يونيو، كانت ثورة شعبية مكتملة الأركان، انحازت فيها القوات المسلحة المصرية إلى صف الشعب، وتضافرت فيها جهود المصريين لتجنيب البلاد الحرب الأهلية.

> أكد الرئيس السيسي أن انتماء مصر لأفريقيا ليس فقط لاعتبارات التاريخ والجغرافيا، بل هو ارتباط جذور وهوية وعلاقات مستقبل ومصير وملحمة مشرفة من النضال المشترك دشنها الآباء المؤسسون عبد الناصر ونكروما وسيكوتوري وبن بيلاهيلاسلاسي، وقائمة طويلة من القادة العظام وصولاً لمانديلا في سبيل تحرير شعوب القارة ورفع شأنها بين الأمم واستناداً على رؤية طامحة لأفريقيا والعالم تقوم على قيم العدالة واحترام كرامة الإنسان.

> أن الله وهب قارة أفريقيا عقولاً ومفكرة وقوى عاملة وموانئ بحرية وأراضي شاسعة، وعلى الجميع التعاون في العمل من أجل التقدم، لافتاً إلى أنه بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن على التعاون الأفريقي لم تنجح أفريقيا في مساعدة شعوبها. > تعهد الرئيس السيسي، أمام القمة، بالعمل على تطوير الآليات في بعثات حفظ السلام في مختلف ربوع القارة، مؤكداً أن أفريقيا تواجه مشاكل كبيرة

وحرص الاتحاد الأفريقي على إرسال بعثة لمتابعة الانتخابات لضمان الحصول على رؤية واضحة ليبنى عليها فيما بعد قرار الاتحاد فيما يتعلق بعضوية مصر، وأشاد الوفد الأفريقي المتابع للانتخابات بنزاهة الانتخابات الرئاسية والتي فاز فيها بأغلبية كاسحة الرئيس عبدالفتاح السيسي. وبناء على ذلك اتخذ مجلس السلم والأمن الأفريقي قراره يوم ١٧ يونيو ٢٠١٤ بالإجماع بإلغاء قرار تعليق عضوية مصر في أنشطة الاتحاد بعد أن تأكد له تنفيذ مصر لخارطة الطريق بوضع دستور جديد وانتخاب رئيس للبلاد.

ثانياً: أبرز القضايا التي تناولها خطاب الرئيس

عبد الفتاح السيسي أمام القمة الأفريقية

تناولت كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام القمة العديد من القضايا المصرية على الصعيد الأفريقي، حيث أكد على النقاط التالية:

> تأكيد البعد الأفريقي للهوية المصرية، وأن مصر لم تغب عن القارة رغم تجميد نشاطها في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، وأنها عازمة على التعاون خلال الفترة المقبلة مع أشقائها الأفارقة لمواجهة التحديات المشتركة، وأكد الرئيس أن مصر لا يمكن أن تتخلى عن انتمائها للقارة، وأن مشاركتها في هذه القمة ستعيدها إلى القارة مرة أخرى.

> أن مصر لم تتوقف يوماً عن الانشغال بقضايا قارتها الأفريقية، وأن الشعب



على أن تتحدث إفريقيا في المحافل
التفاوضية بصوت واحد قوى
ومسموع.

> إنشاء الوكالة المصرية للشراكة من
أجل التنمية في أفريقيا، لإعداد
وتأهيل الكوادر الأفريقية وتدعم
مبادرات جديدة لتنفيذ مشروعات
تنموية رائدة في القارة.

ثالثا فعاليات القمة :

شهدت قمة الاتحاد الأفريقي العديد
من الفعاليات على مختلف المستويات:

١. الاجتماع التحضيري للمندوبين
الدائمين للدول أعضاء الاتحاد

شهد الاجتماع التحضيري للمندوبين
الدائمين للدول أعضاء الاتحاد الأفريقي
نقاشات حول كيفية توفير مصادر تمويل
بديلة لميزانية الاتحاد حتى يتمكن من
الاضطلاع بالمهام العديدة المتزايدة
لمواجهة تحديات القارة حيث كانت هناك
وجهات نظر متعددة حول أفضل السبل
لتوفير هذه المصادر الإضافية، كما تمت
مناقشة دور البرلمان الأفريقي
والصلاحيات المنوطة به وما إذا كان
سيتم منحه صلاحيات تشريعية وطبيعية
آليات عملها .

مناقشة التقرير الخاص بمكافحة
الفساد في القارة الأفريقية وأهمية
مكافحة هذه الظاهرة التي تمثل معوقاً
كبيراً لعملية التنمية في القارة ، بالإضافة
لمناقشة دور المجتمع المدني وكيفية
تعزيز دوره ومصادر التمويل التي
تحصل عليها منظماته وما إذا كان سيتم

في مقدمتها الإرهاب، وفي هذا الإطار
أكد أنه لن يتهاون مع الإرهاب، لأنه
أصبح أداة لتشويه الدين وتدمير
الشعوب، وطالب الجميع بالتكاتف
لمواجهة الإرهاب الذي يأكل التنمية
في البلاد، مؤكداً أن مصر تؤمن بأن
الحوار هو الحل للمشاكل، دون إلحاق
الضرر بأي طرف.

> أن نجاح دول القارة في تحقيق
معدلات نمو تجاوزت إجمالاً متوسط
النمو العالمي خلال السنوات الأخيرة،
رغم الأزمات الاقتصادية والمالية، هو
أبلغ دليل على ثراء المجتمعات
الأفريقية بالموارد الاقتصادية
والبشرية، موضحاً أنه في نفس
الوقت تشهد المبادلات الاقتصادية
العالمية مع أفريقيا اختلالات لا بد من
العمل على إصلاحها، خاصة أن
صادرات القارة من المواد الأولية
بلغت سنة ٢٠١٢ قرابة ٨٠% من
إجمالي صادراتها، وهو أمر يتطلب
تعزيز الجهود الوطنية والقارية لدعم
وتطوير الصناعة، ونقل وتوطين
التكنولوجيا والاهتمام اللازم ببرامج
التعليم المهني.

> الصلة الوثيقة بين التنمية الزراعية
وعدد من الموضوعات ذات الأهمية
المطروحة على أجندة التفاوض
الدولية مثل أجندة التنمية لما بعد عام
٢٠١٥ وموضوع التغير المناخي وإن
مصر ستعمل بكل عزم من خلال
رئاستها لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة



الأجندة الأفريقية والدولية، مثل موضوع إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، وحالة السلم والأمن في أفريقيا، وأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥، وموضوعات التغيير المناخي، وإستراتيجية الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وميزانية الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٥، والتقارير المقدمة من أجهزة الاتحاد الأفريقي المختلفة حول أنشطتها. وقد أكدت مصر عبر هذه الاجتماعات، التزامها حكومةً وشعباً بالعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأشقاء الأفارقة تحت مظلة الاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ ما تتضمنه أجندة أفريقيا المستقبل - أفريقيا ٢٠٦٣ من أهداف وتطلعات نحو مستقبل أفضل.

٣. نتائج ومقررات القمة

> أعربت القمة الأفريقية عن ارتياحها لعودة مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الأفريقي، ورحبت باستعادة النظام الدستوري في مصر عقب الاستفتاء على الدستور في يناير ٢٠١٤ ثم الانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠١٤ واعتمدت القمة الإفريقية قراراً بشأن تقرير مجلس السلم والأمن الأفريقي في شقه الخاص بمصر.

> ألقى رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، كلمة تناول فيها نتائج قمة مالابو، حيث أوضح أن القادة الأفارقة أجروا مناقشات بناءة أكدوا خلالها على أهمية الزراعة كدعامة من الدعامات

تخفيف الشروط ذات الصلة بأن تكون المنظمات التي تتمتع بعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممولة بنسبة لا تقل عن خمسين بالمائة من مصادر وطنية. وقد تم الاتفاق على أهمية عدم التنازل عن هذا الشرط حفاظاً على الملكية الأفريقية لأنشطة هذه المنظمات وكذلك نشاط اللجنة الأفريقية للقانون الدولي وأهمية قيامها بدور متزايد لبلورة مفاهيم قانونية تسهم في تعزيز مصالح القارة خاصة في القوانين الخاصة بالبيئة والقانون الدولي الإنساني.

كما أولت الاجتماعات اهتماماً لمناقشة تقارير عن إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات وأهمية هذا الموضوع اتصالاً بتدعيم قضايا الأمن والسلم في القارة وأيضاً التقارير المتعلقة بالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمسائل الخاصة بالحريات في القارة الأفريقية، والتقارير المتعلقة بالاجتماعات الوزارية للوزراء الأفارقة في مجالات النقل والتعليم والسياحة والبحث العلمي والاتصالات وغيرها ومناقشة كيفية تفعيل التوصيات التي خرجت بها هذه الاجتماعات.

٢. اجتماعات وزراء خارجية الدول

أعضاء الاتحاد الأفريقي

ناقش الوزراء المشاركون العديد من الموضوعات المهمة المطروحة على



الأفريقي المتعلق بإنشاء هيئة وزارية لدول جوار ليبيا تعمل لمساعدة هذا البلد على تجاوز الأزمة التي يعيشها تتكون من: الجزائر، وتونس، ومصر، والسودان وتشاد، كما تم الاتفاق على إنشاء قوة جهوية كفيلة بوضع حد للتهديدات الأمنية التي تحدى بنيجيريا والقضاء على الإرهاب المتنامي بالمنطقة على المستويين المتوسط والبعيد وتتكون من دول الجوار الأربعة التي تقع ضمن بحيرة التشاد .

> اعتمد القادة الأفارقة كذلك إعلانين هامين، هما إعلان مالابو حول القضاء على وفيات الأمهات والأطفال في أفريقيا وإعلان مالابو حول تعجيل النمو والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة والذي تم إصداره تأكيداً للموضوع الرئيسي للقمة لهذه الدورة وهو "الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا".

> أقر القادة الأفارقة في إعلانهم بالجهود المستمرة المبذولة في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على المستويين الوطني والإقليمي وأداء النمو الإيجابي الذي حققه القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة واعتمد إعلان مالابو الالتزام بزيادة التمويل الاستثماري في الزراعة والالتزام بمبادئ وقيم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية

الرئيسة لنمو الاقتصاد الأفريقي، واتفقوا على تخصيص ١٠% لميزانية القطاع الزراعي الذي سيساهم في ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتحديث البنية التحتية.

> أكد الرئيس ولد عبد العزيز أن "القادة اتفقوا على توحيد الجهود لمحاربة مرض نقص المناعة (الايدز) الذي يحصد حياة أكثر من مليون شخص في أفريقيا سنويا، معظمهم من الأطفال والنساء".

> أشار المسؤول الموريتاني إلى أن أجندة الإرهاب فرضت نفسها على مناقشات القمة. وأن الجماعات الإرهابية مثل بوكوحرام في نيجيريا والشباب في الصومال والقاعدة في الساحل، تشكل خطرا على السلم والأمن في أفريقيا، ولفت إلى إجماع القادة لمواجهة الإرهاب بكافة أشكاله من خلال التنسيق بين الأجهزة الأمنية والمخابرات في دول الاتحاد الأفريقي، وأضاف أن ذلك التنسيق يساعد على عملية تجفيف منابع الدعم والقضاء على مصادر التمويل للجماعات الإرهابية التي تستفيد من عدم وجود تنسيق وتعاون بين دول الاتحاد الأفريقي، وأعلن أن القوة الأفريقية الجاهزة للتدخل السريع ستولى مهامها مطلع العام المقبل.

> صادق القادة الأفارقة خلال هذه القمة على قرار مجلس السلم والأمن



- الزراعية والالتزام بالقضاء على الجوع في إفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥. >
- التزام القادة الأفارقة بتقليص الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال تحقيق النمو والتحول الزراعي الشامل والالتزام بتعزيز التجارة الأفريقية البينية في السلع والخدمات الزراعية والالتزام بتعزيز نظم سبل المعيشة والانتاج على مجابهة تقلب المناخ. >
- القلق إزاء التقدم المحدود المحرز في تنمية الصناعات الزراعية والأعمال الزراعية، كما أعربوا عن القلق إزاء الاعتماد الكبير المتزايد للنظم الاستهلاكية على عوامل خارجية وشددوا على أهمية تعزيز الحفظ والاستعمال المستدام لجميع مواردنا الطبيعية. >
- وافق القادة الأفارقة على أن تستضيف تشاد القمة الأفريقية بعد القادمة شهر يونيو عام ٢٠١٥، جدير بالذكر أن القمة الأفريقية القادمة ستعقد شهر يناير القادم في أديس أبابا وفقا للقاعدة المعمول بها في الاتحاد الأفريقي بعقد قمة في يناير من كل عام بأديس أبابا مقر الاتحاد الأفريقي وقمة ثانية في منتصف العام بإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد وقررت القمة الأفريقية أن تستضيف السنغال القمة الأفريقية في دورتها الحادية والثلاثين في يونيو عام ٢٠١٨. >
- أصدرت القمة الأفريقية قرارا بشأن أجندة التنمية لعام ٢٠١٥ ناشدت فيه بالتوصل إلى استراتيجية لكسب التأييد والتفاوض لبناء تحالفات من أجل كفالة تعكس أجندة التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥. >
- دعت القمة مفوضية الاتحاد الأفريقي للتعبيل بإنشاء معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء ومركز التدريب الأفريقي للإحصاء حتى يتسنى تنفيذ أجندة التحول الأفريقية. >
- دعا القادة الأفارقة لتعزيز الرابطة الأفريقية للإنتاجية وتزويدها بالقدرة للعمل كمركز فكري إقليمي.. كما دعوا المفوضية الأفريقية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والرابطة الأفريقية للإنتاجية وغيرها من الشركاء الإنمائيين لتنظيم أنشطة دورية لتعزيز ثقافة الإنتاجية في أفريقيا وتعزيز القدرة الإنتاجية على كافة المستويات. >
- فيما يخص إستراتيجية العلم والتكنولوجيا في أفريقيا ٢٠٢٤ أقر القادة الأفارقة هذه الإستراتيجية باعتبارها إطارا قاريا لتسريع انتقال أفريقيا إلى اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة وناشدوا الدول الأعضاء دمج الإستراتيجية في أجنداتها الإنمائية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. >
- قررت القمة الأفريقية اعتماد النظام الأساسي للمرصد الأفريقي للعلم



القانونية منها: البروتوكول الخاص بإنشاء صندوق النقد الأفريقي، وبروتوكول تعديلات النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان، والبروتوكول الملحق بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمتعلق بالبرلمان الأفريقي، ودعت الدول الأعضاء للتصديق بأسرع وقت على هذه الوثائق .

> وجه القادة الأفارقة مفوضية الاتحاد الأفريقي لتجديد طلبها لمنظمة التجارة العالمية لمنحها صفة مراقب دائم.. ودعت القمة الدول الأعضاء لتوحيد عملية التكامل الأفريقية .
> أصدر القادة قرارا بشأن القرصنة البحرية ورحبوا باقتراح توجو لاستضافة مؤتمر إقليمي حول القرصنة البحرية .

والتكنولوجيا والابتكار وناشدت الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لضمان استدامة المرصد، كما أقرت النظام الأساسي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية ورحبوا بعرض تونس استضافة المقر الرئيسي لهذه المنظمة وأمانتها، واعتمدت القمة كذلك النظام الأساسي للمركز الأفريقي للبحث العلمي والابتكار.

> قررت القمة أن تكون الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين النظراء كيانا مستقلا داخل منظومة الاتحاد الأفريقي كمنظمة طوعية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تتمتع بالحكم الذاتي في عملها المالي وموازنتها.
> اعتمدت القمة عددا من الوثائق